

تحقيق



تغيير سلوك اللبنانيين بعد انتشار الرادارات (أرشيف - خالد الغربي)

اللبنانيون والرادار

«ما تخافي عم بوسك على مهلي»

وأدركهم فجأة الرادار، ففقدوا البوصلة وأصبحوا تائهين يتلمّسون واحة تطفي ظمأ السرعة والمخالفة، اللتين تسريان في عروقهم. يهيمنون في مركباتهم بحثاً عن منطقة خالية من عيون الرادارات التي وُزعت في كل مكان. رادارات منها ما هو ظاهر، ومنها ما هو مخفي، أي إنها ترى ولا ترى

جنح نصر الله

السائق مراقب لا محالة، إذ قررت الدولة اللبنانية أخيراً أن تربيته وتجعله «بمشي على العجين وما يلخبطوش». مر أكثر من أسبوعين على هذه الواقعة، وحال السائقين برئى لها. فاتباع النظام بعد فوضى نشأوا عليها وترعرعوا في ظلها، وحصلوا على رخص القيادة في كنفها ليس مسألة سهلة، وخصوصاً أن القيادة في لبنان لم تكن ننم عن ذوق، بل كانت في معظم الأحيان دليلاً على قلة ذوق، التي تعادل في القاموس اللبناني، الشطارة. أما وقد حذت الساعة الصفر وبدأ العمل بنظام الرادارات، فلا خيار آخر سوى الالتزام تحت طائلة دفع 50 ألف ليرة عند كل مخالفة في المرحلة الأولى، و«الخبر لقدام». ويبدو أن حرص السائقين على جيوبهم يفوق حرصهم على أرواحهم، ذلك أن الالتزام بالسرعات المحددة كان لافتاً، أو لعله التزام كيدي نكاية بوزيرة المال ربا الحسن، إذ إن ضبط السرعة ليس سوى ضريبة غير مباشرة تغذي خزينة الدولة، وتفقر المواطن، الذي لا يحصد أي فائدة جراء دفعها، وخصوصاً أن هذه العادات لا توظف في مشاريع تحسين الطرق وتوسيعها وخلافه.

مهما تكن أسباب التقيد بقوانين السير وموجباته، فإن ذلك لا يقلل من جمالية مشهد حركة السيارات في الشوارع، حيث تذكر بتلك السيارات الملونة المربوطة بأسلاك كهربائية تحدد سرعتها في مدينة الملاهي. وكما أن كل عزة «مربوطة بكرعوبها»، فقد أصبحت كل سيارة مربوطة برادار يشل حركتها. هكذا يسخر السائقون من قوانين القيادة التي فرضت عليهم أو جاءتهم على غفلة في عز انهماكهم بقضايا وطنية ومصيرية كبرى. ألم يكن ممكناً مثلاً تأخير العمل بنظام الرادارات إلى ما بعد صدور القرار الاتهامي باغتيال الحريري؟ إذ كيف يمكن أن تقود بسرعة أقصاها 100 كلم على قرع طبول الفتنة، أو كيف يمكن أن تضبط دعسة رجلك على دواسرة السرعة حين

يطالعك تصريح ناري لأحد السياسيين عبر الإذاعة، رفيقة دريك في السيارة؟ ثمة من يفضل أن يفارب الموضوع من منظار مختلف ويذهب إلى تشابهه أكثر رومانسية، فيرى أن السيارات تتحرك «مثل اللي عم يكزدر صاحبـتو على الكورنيش». إذ إنها تسير على مهل وفق إيقاع مضبوط حيث لا تجاوز، ولا تفر للأبواق، ولا تغميز بالضوء بعمي بصيرة السائق لأن سائقاً خلفه على عجلة من أمره وقد لعل أضواءه طالباً إفساح الطريق أمامه. غابت كل هذه المظاهر وأصبحت القيادة مضجرة وتفتقر إلى الإثارة التي تحولت إلى تحد غير معلن بين السائق والرادار. أيهما ينجح في تسجيل نقطة في مرمى الآخر؟ لذا، بات السائقون يحتاجون إلى أكثر من عينين أثناء قيادة مركباتهم: واحدة لمراقبة الطريق أمامهم، وثانية لمراقبة عداد السرعة، وثالثة لرصد الرادارات وتحديد إمكان وجودها على أمل التحايل عليها في المرة المقبلة. أما من تعطل عداد السرعة في سيارته، فيحتاج إلى عين رابعة ليسترق النظر إلى عداد السرعة في سيارة محاذية، والتأكد أنه لا يزال يسير ضمن «الصرط المستقيم»، وإذا تعذر عليه الأمر، فسيستعين بصديق يجلس بجواره للقيام بالمهمة، أو ربما يخرج رأسه من النافذة ويصرخ لزميله السائق: «معلم اديش العداد مـلك؟»، تماماً

رادارات للزحمة؟



حققت الرادارات الغاية المرجوة منها، إذ تضاءلت أعداد حوادث السير. ولكن كيف السبيل إلى حل زحمة السير؟ ربما يفترض بوزير الداخلية زياد بارود تكرار تجربة شرطي السير، التي خاضها قبل نحو عام حين تولى فتح الطريق بعدما علق في زحمة خانقة في الصيفي؟ البحر أمامكم، وأزمة السير المضاعفة بسبب الأعياد المقبلة وراءكم!

«الأميركيّة»: جسيمات في الهواء تسبّب السرطان

يواصل فريق من الباحثين في الجامعة الأميركية في بيروت دراسة لتحديد نسبة التلوث في الهواء الذي يتنشقها الشخص العادي في بيروت.

وقد وجد الباحثون أن مستويات مختلفة من الجسيمات في الهواء التي تؤثر سلباً على صحة الإنسان إلى حد كبير تتجاوز المستويات القصوى المسموح بها والتي حددتها منظمة الصحة العالمية. وترأس الفريق د. نجاة صليب، الأستاذة المساعدة في الكيمياء التحليلية والجوية في دائرة الكيمياء ومديرة مركز حماية الطبيعة من أجل مستقبل مستدام (إبصار)، في الجامعة.

وقالت صليب إن الجسيمات يمكن أن تكون في بعض الأحيان مسببة للسرطان، موضحة أن «الغبار الناتج من أعمال البناء المزدهرة في بيروت قد لا يسبب المرض، لكن له آثاراً سلبية على الصحة العامة. وقد ثبت أنه يسهم في التهاب الشعب الهوائية، والحساسية، والربو، والتهاب الشعب الهوائية المزمن، مع آثار أكبر على الأطفال.

وتأتي الخطورة الأكبر على الصحة العامة من تزايد انبعاثات الكربون مع تنامي عدد السيارات وحركة المرور في ساعات الذروة. ويقدر أن لبنان استقبل نحو مليون وستمئة ألف سيارة على مدى الأعوام العشرين الماضية».

استنفار بلدية بيروت استباقاً لتداعيات العاصفة

اجتمع محافظ بيروت بالتكليف ناصيف قالوش (الصورة) مع رؤساء ودوائر الأسام في البلدية وقائد فوجي الحرس والإطفاء، إضافة إلى متعهدي أشغال البنى التحتية والورش في العاصمة، في مكتبه، للتقيد بتنفيذ إجراءات ميدانية، استباقاً للعاصفة المرتقبة في الأيام المقبلة. كما في موسم الشتاء. ويأتي



الاجتماع استكمالاً لاجتماعات سابقة اتخذت خلالها تدابير عملية لتخفيف الأتنية والمجاري وإلزام الورش التقيد بالمواصفات المنصوص عليها في قانون البناء ووضع ستائر حماية على الواجهات قيد التنفيذ حفاظاً على السلامة العامة.

مصير الإضراب المفتوح في «الإعلام – 2»

عمّ، أمس، مدير كلية الإعلام والتوثيق - الفرع الثاني في الجامعة اللبنانية مذكرة يطلب فيها من الأساتذة التقيد بالقانون والنظام والعودة إلى الصفوف وعدم التغيب. وتشير مصادر في الكلية إلى أن الدروس بدأت تنتظم مع ازدياد عدد الأساتذة الراغبين في إعطاء الدروس تدريجاً. في المقابل، أكد رئيس الهيئة الطلابية في الكلية ميشال بوزيد، في مؤتمر صحفي عقده أمس في نادي الصحافة، استمرار الإضراب المفتوح وتعليق الدروس حتى الرجوع عمّا سماه الخطأ.

وقال بوزيد: «كنا اعتقدنا بأن الحرب على الفروع الثانية في الجامعة اللبنانية قد ولت إلى غير عودة، وها نحن نعود بالمضمون إلى زمن المخططات المرسومة مسبقاً من أصحاب الغايات واستغلال التعيينات المدروسة المصدر والهوية، لفرض واقع رفضناه في كل المراحل ولا نزال».

«الأيام العلميّة الثّانية» في «اللبنانية»

أطلق رئيس الجامعة اللبنانيّة، أمس، مؤتمر «الأيام العلمية الثانية» في «المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا»، في قاعة المسرح، ويمتد حتى يوم غد. يهدف المؤتمر إلى عرض الأبحاث التي تنفذ ضمن برنامج دعم الأبحاث في الجامعة، الذي تخطت موازنته مليون دولار سنوياً. وأشارت رئيسة المعهد زينب سعد إلى أن المؤتمر يسهم في «إلقاء الضوء على الآلية التي اتبعناها، لتحويل وتطوير هذه المشاريع البحثية، إلى مشاريع ومواضيع في أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير».

بدوره، لفت شكر إلى أن «طموحنا هو أن يزداد عدد الطلاب في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، فهو لا يمثل حالياً سوى 5% فقط من طلاب الجامعة، إضافة إلى توفير ماسترات جديدة بحثية أو مهنية، وتأمين أكبر قدر ممكن من المنح لطلاب الدكتوراه». وشدد على إقرار قانون جديد للجامعة اللبنانية قدّمه منذ 10 أشهر، وما يزال في أدرج وزير التربية.